

Political and Administrative Systems in the Almoravid and Almohad States (448-668 AH / 1056-1269 AD): A Comparative Analytical Historical Study

Omar Ramadan Anbih *

Department of History, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Libya

*Email (for reference researcher): Omaranbih@bwu.edu.ly

النظم السياسية والإدارية في دولتي المرابطين والموحدين (448 – 668 هـ / 1056 – 1269 م) : دراسة تاريخية تحليلية مقارنة

عمر رمضان إنبيه *

قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة بني وليد ، ليبيا

تاريخ الاستلام: 2026-08-08، تاريخ القبول: 2026-10-01، تاريخ النشر: 2026-10-03

Abstract

This research examines the political and administrative systems of the Almoravid and Almohad states through a comparative historical and analytical approach. It explores the foundations of government, sources of political legitimacy, rulers' titles, succession, ministries, chambers, administrative bureaus, and provincial administration.

The study concludes that both states originated as religious movements supported by tribal and military forces. However, the Almoravids maintained symbolic allegiance to the Abbasid Caliphate, whereas the Almohads established an independent caliphate. The Almohad system was more centralized and institutionally developed, although it retained some practices inherited from the Almoravids. The findings also show that effective political and administrative organization contributed to the expansion and stability of both states, while succession disputes and administrative weakness contributed to their decline.

Keywords: Almoravids, Almohads, Islamic Maghreb, Political Systems, Administrative Systems, Government, Comparative Study.

الملخص

تناول البحث النظم السياسية والإدارية في دولتي المرابطين والموحدين من خلال دراسة تاريخية تحليلية مقارنة ، وهدف إلى بيان أسس الحكم ومصادر الشرعية وألقاب الحكام، إلى جانب دراسة البيعة وولاية العهد والوزارة والحجبة والدواوين وإدارة الأقاليم ، واعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. وتوصل البحث إلى أن الدولتين نشأتا من حركتين دينيتين استندتا إلى قاعدة قبلية وعسكرية، إلا أنهما اختلفتا في طبيعة الشرعية السياسية؛ فقد حافظ المرابطون على ارتباطهم بالخلافة العباسية، بينما أعلن الموحدون قيام خلافة مستقلة ، كما أظهرت النتائج أن الموحدين أقاموا نظاماً أكثر مركزية، مع استمرار بعض المؤسسات التي عرفها المرابطون ، وأكد البحث أن قوة التنظيم السياسي والإداري أسهمت في اتساع الدولتين، بينما كان الصراع على السلطة وضعف الإدارة من أسباب تراجعهما.

الكلمات المفتاحية: المرابطون، الموحدون، المغرب الإسلامي، النظم السياسية، النظم الإدارية، الحكم، الدراسة المقارنة.

المقدمة

شهد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط قيام عدد من الدول التي أسهمت في تشكيل أوضاعه السياسية والإدارية والحضارية، وكان من أبرزها دولتا المرابطين والموحدين. فقد ظهرت دولة المرابطين في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، واستطاعت توحيد أجزاء واسعة من المغرب الأقصى والصحراء والأندلس ضمن كيان سياسي واحد، مستندة إلى دعوة دينية إصلاحية وتنظيم سياسي وعسكري مكّنها من تثبيت نفوذها وإدارة أراضٍ مترامية الأطراف. ثم قامت دولة الموحدين في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي على أنقاضها، وتوسعت حتى شملت معظم بلاد المغرب والأندلس، وأقامت نظاماً سياسياً وإدارياً اتسم بدرجة ملحوظة من المركزية والتنظيم. وتكتسب دراسة النظم السياسية والإدارية في الدولتين أهمية خاصة؛ لأنها تكشف الأسس التي قامت عليها السلطة، وطبيعة العلاقة بين الحاكم ومؤسسات الدولة، والأساليب المعتمدة في إدارة الأقاليم وتعيين الولاة وتنظيم القضاء والجيش

والمالية. كما توضح مدى تأثير المرجعية الدينية والقبلية والظروف الجغرافية والعسكرية في تشكيل مؤسسات الحكم، وفي تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة على وحدة الدولة.

وعلى الرغم من أن الدولة الموحدية خلفت دولة المرابطين، فإن نظامها السياسي والإداري لم يكن منفصلاً بصورة كاملة عن التجربة السابقة؛ إذ استفاد الموحدون من بعض مؤسسات المرابطين وأساليبهم في إدارة المغرب والأندلس، مع إدخال تعديلات تتوافق مع طبيعة دعوتهم وتوسع دولتهم. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة مقارنة تحدد عناصر الاستمرار والتغيير بين التجريبتين، وتوضح أوجه التشابه والاختلاف في بنية السلطة والمؤسسات الإدارية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن دولتي المرابطين والموحدين تمكنتا من إقامة كيانهن سياسيين واسعين جمعاً أجزاء كبيرة من المغرب الإسلامي والأندلس، على الرغم من تعدد الأقاليم والقبائل واختلاف الظروف الاجتماعية والجغرافية. وقد تطلب ذلك إنشاء نظم سياسية وإدارية قادرة على تنظيم السلطة وضبط الأقاليم وإدارة الموارد والمحافظة على وحدة الدولة. ومع انتقال الحكم من المرابطين إلى الموحدين، ظهرت تحولات في طبيعة السلطة وألقاب الحكام ومكانة المرجعية الدينية، إلى جانب حدوث تغييرات في تنظيم الإدارة والولايات والقضاء والجيش والمالية. غير أن مدى تأثير الموحدين بالتجربة المرابطية، وحجم ما أدخلوه من تطوير أو تغيير على مؤسساتها، لا يزال بحاجة إلى دراسة تحليلية مقارنة تجمع التجريبتين ضمن إطار واحد، بدلاً من تناول تاريخ كل دولة بصورة منفصلة.

وعليه، تتمحور مشكلة البحث حول الكشف عن طبيعة النظم السياسية والإدارية في دولتي المرابطين والموحدين، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وبيان مدى إسهام هذه النظم في توحيد بلاد المغرب والأندلس وتحقيق الاستقرار، ومدى ارتباط ما طرأ عليها من ضعف بتراجع الدولتين وسقوطهما.

تساؤلات البحث :

ينطلق البحث من السؤال الرئيس الآتي:

ما أوجه التشابه والاختلاف بين النظم السياسية والإدارية في دولتي المرابطين والموحدين، وما أثر هذه النظم في قوة الدولتين واستقرارهما وتراجعهما؟

ويتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما الظروف السياسية والدينية والاجتماعية التي أسهمت في قيام دولتي المرابطين والموحدين؟
2. ما طبيعة النظام السياسي الذي اتبعته كل دولة، وما الأسس التي استندت إليها شرعية الحكم؟
3. كيف نُظمت السلطة المركزية، وما اختصاصات الحاكم وكبار رجال الدولة في كلتا الدولتين؟
4. ما أبرز المؤسسات والدواوين الإدارية التي ظهرت في العهدين المرابطي والموحدي؟
5. كيف أديرت الأقاليم والولايات التابعة للدولتين، ولا سيما الأندلس؟
6. ما طبيعة النظم القضائية والعسكرية والمالية في دولتي المرابطين والموحدين؟
7. ما أوجه التشابه والاختلاف بين التجريبتين السياسية والإدارية؟
8. إلى أي مدى تأثر الموحدون بالنظم التي أقامها المرابطون، وما أوجه التطوير التي أدخلوها عليها؟
9. ما أثر كفاءة النظم السياسية والإدارية في اتساع الدولتين وتحقيق وحدتهما واستقرارهما؟
10. ما علاقة مظاهر الضعف السياسي والإداري بتراجع الدولتين وسقوطهما؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تناوله تجريبتين من أبرز التجارب السياسية في تاريخ المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، وهما تجربتا المرابطين والموحدين، اللتان نجحتا في توحيد مناطق واسعة من بلاد المغرب والأندلس ضمن سلطة مركزية واحدة. وتتمثل أهمية البحث فيما يأتي:

1. تسليط الضوء على طبيعة النظم السياسية والإدارية التي اعتمدت عليها الدولتان في إدارة أراضٍ واسعة ومتنوعة.
2. توضيح أثر المرجعية الدينية والعوامل القبلية والاجتماعية في تكوين السلطة السياسية لدى المرابطين والموحدين.
3. الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين مؤسسات الحكم والإدارة في الدولتين.
4. بيان مظاهر الاستمرار والتطور في النظم الإدارية عند انتقال الحكم من المرابطين إلى الموحدين.
5. إبراز دور المؤسسات السياسية والإدارية في تحقيق الوحدة والاستقرار وضبط الأقاليم التابعة للدولتين.
6. توضيح العلاقة بين كفاءة الإدارة وقوة الدولة، وبين ضعف المؤسسات وتراجع النفوذ السياسي.
7. الإسهام في إثراء الدراسات التاريخية المقارنة المتعلقة بتاريخ النظم والمؤسسات في المغرب الإسلامي.
8. تقديم دراسة يمكن أن يستفيد منها الباحثون والطلاب المهتمون بالتاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف إلى الظروف التاريخية التي رافقت قيام دولتي المرابطين والموحدين.
2. تحليل الأسس الدينية والسياسية التي استند إليها الحكم في كلتا الدولتين.
3. دراسة طبيعة السلطة المركزية واختصاصات الحكام وكبار الموظفين.
4. التعرف إلى أبرز المؤسسات والدواوين الإدارية ووظائفها في الدولتين.
5. توضيح أساليب إدارة الولايات والأقاليم وتنظيم القضاء والجيش والمالية.

6. إجراء مقارنة بين النظم السياسية والإدارية لدى المرابطين والموحدين .
7. تحديد مظاهر التأثير والاستمرار والتغيير بين التجريبتين .
8. الكشف عن أثر النظم السياسية والإدارية في توسع الدولتين واستقرارهما .
9. تحليل مظاهر الضعف السياسي والإداري وعلاقتها بتراجع الدولتين وسقوطهما .
10. الوصول إلى نتائج علمية توضح مكانة التجريبتين المرابطية والموحدية في تطور النظم السياسية والإدارية في المغرب الإسلامي .

مصطلحات البحث:

النظم السياسية

تُعرف النظم السياسية بأنها مجموعة القواعد والمؤسسات والممارسات التي تنظم ممارسة السلطة داخل الدولة، وتحدد أسلوب اختيار الحاكم وصلاحياته وعلاقته بمؤسسات الحكم والرعية، فضلاً عن تنظيم البيعة وولاية العهد والوزارة وإدارة الأقاليم ، ويقصد بها في هذا البحث مجموعة الأسس والمؤسسات التي نظمت الحكم والسلطة في دولتي المرابطين والموحدين، وحددت علاقة الحاكم بكبار رجال الدولة والولاة ومختلف فئات المجتمع. (حسن وحسن، 1970، ص. 7-9)

النظم الإدارية

تُعرف النظم الإدارية بأنها مجموعة المؤسسات والقواعد والإجراءات التي تستعين بها الدولة في تنفيذ سياستها وتسيير شؤونها وإدارة أقاليمها، من خلال توزيع الوظائف والاختصاصات بين الوزراء والكتّاب والولاة والقضاة وأصحاب الدواوين ، ويقصد بها في هذا البحث التنظيمات الإدارية التي اعتمدها المرابطون والموحدين، ومنها الوزارة والحجابه والكتابة والدواوين والولايات والقضاء والجيش والمالية والبريد. (حركات، 1964)

المرابطون

المرابطون حركة دينية إصلاحية وسياسية ظهرت بين قبائل صنهاجة الملثمين في الصحراء خلال القرن الخامس الهجري، الموافق للقرن الحادي عشر الميلادي، وارتبط ظهورها بدعوة عبد الله بن ياسين الإصلاحية القائمة على المذهب المالكي. وقد تحولت هذه الحركة تدريجياً إلى دولة واسعة النفوذ، تمكنت من توحيد المغرب الأقصى وضم أجزاء من المغرب الأوسط والأندلس، واتخذ حكامها لقب أمير المسلمين. ويقصد بالمرابطين في هذا البحث الدولة التي بلغت أوج قوتها في عهد يوسف بن تاشفين، واستمرت حتى سقوط عاصمتها مراكش في يد الموحدين (541هـ / 1147م). (نصر الله، 1985، ص. 12-13)

الموحدين

الموحدين هم أتباع الحركة الدينية والسياسية التي أسسها محمد بن تومرت في بلاد المغرب خلال القرن السادس الهجري، الموافق للقرن الثاني عشر الميلادي، واتخذت من الدعوة إلى التوحيد والإصلاح أساساً فكرياً وسياسياً لها. وتحولت الحركة إلى دولة قوية على يد عبد المؤمن بن علي، الذي أنهى حكم المرابطين وعمل على توسيع نفوذ الدولة ليشمل معظم بلاد المغرب والأندلس. ويقصد بالموحدين في هذا البحث الدولة التي خلفت المرابطين وأقامت نظاماً سياسياً وإدارياً اتسم بالمركزية واتساع المؤسسات المرتبطة بالخلافة والجيش والدواوين وإدارة الأقاليم. (الصلابي، 2004، ص. 16-20)

المغرب الإسلامي

يقصد بالمغرب الإسلامي الأقاليم الواقعة غرب مصر، والتي عُرفت تاريخياً ببلاد المغرب الأدنى والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى، وشملت بصورة عامة إفريقية وطرابلس والجزائر والمغرب الأقصى، مع ارتباطها السياسي والحضاري بالأندلس خلال فترات تاريخية متعددة. ويقصد به في هذا البحث المجال الجغرافي الذي نشأت فيه دولتا المرابطين والموحدين وامتد فيه نفوذهما السياسي والإداري، مع إدراج الأندلس ضمن المجال السياسي للدولتين. (العبادي، د.ت، ص. 11-13)

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي في تتبع نشأة دولتي المرابطين والموحدين وتطور نظمهما السياسية والإدارية، وربط الأحداث بالظروف الدينية والسياسية والاجتماعية التي أحاطت بكل دولة. كما استُخدم المنهج الوصفي التحليلي في وصف مؤسسات الحكم والإدارة، مثل الإمارة والخلافة والبيعة والوزارة والدواوين والولايات والقضاء والجيش والمالية، ثم تحليل وظائفها وأثرها في قوة الدولتين واستقرارهما وتراجعهما. واعتمد البحث بصورة أساسية على المنهج المقارن؛ لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النظم السياسية والإدارية لدى المرابطين والموحدين، والكشف عن مظاهر الاستمرار والتغيير بين التجريبتين. واستندت الدراسة إلى المصادر التاريخية الأصلية والمراجع الحديثة، مع مقارنة الروايات والآراء وتصنيف المعلومات ضمن محاور سياسية وإدارية، وتغطي الدراسة المناطق التي خضعت للدولتين في بلاد المغرب والأندلس، منذ قيام دولة المرابطين في القرن الخامس الهجري حتى نهاية دولة الموحدين في القرن السابع الهجري.

الدراسات السابقة :

دراسة مزوزية حداد :

حملت الدراسة عنوان «سياسة الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية 515-668هـ/1121-1269م»، رسالة ماجستير بجامعة الحاج لخضر في باتنة ، 2013 م ، اعتمدت على الرسائل الديوانية للكشف عن جوانب السياسة الداخلية

والخارجية للدولة الموحدية، وتناولت النظام السياسي والعسكري والسياسة الفكرية والمذهبية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية. وأكدت أهمية الرسائل في دراسة علاقة السلطة المركزية بالولاة والقضاة وقادة الجيش، وفي معرفة آليات إصدار الأوامر ومتابعة شؤون الأقاليم
دراسة غرادين مغنية :

جاءت الدراسة بعنوان «نظام الحكم في بلاد المغرب في عهدي المرابطين والموحدين: دراسة مقارنة من القرن الخامس إلى القرن السابع الهجري»، أطروحة دكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي بجامعة تلمسان، 2016 م، تناولت الدراسة أسس الحكم في الدولتين، وشرعية السلطة، والبيعة، وولاية العهد، والوزارة، والحجابه، وإدارة الأقاليم. وتوصلت إلى وجود تشابه بين الدولتين في عدد من مؤسسات الحكم، مع اتجاه الموحدين نحو تعزيز مركزية السلطة وتوسيع الجهاز الإداري، وتعد هذه الدراسة الأقرب إلى موضوع البحث الحالي؛ لأنها جمعت بين الدولتين ضمن إطار مقارن.
دراسة ابتسام عطوي :

جاءت الدراسة بعنوان «نظم الحكم والإدارة للدولة الموحدية في عهد عبد المؤمن بن علي 524-558هـ/1129-1163م»، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2017 م تناولت الدراسة التحولات التي أدخلها عبد المؤمن بن علي على التنظيم السياسي والإداري الذي وضعه ابن تومرت. وخلصت إلى انتقال الحكم من الإمامة القائمة على التنظيم الطبقي والشورى إلى حكم وراثي أكثر مركزية، إلى جانب اهتمام عبد المؤمن بتنظيم الكتابة والجيش والمالية والأراضي. وتقيد هذه الدراسة في توضيح مظاهر التحول المؤسسي داخل الدولة الموحدية.
دراسة نبراس فوزي وآلاء حماد رجه :

جاءت الدراسة بعنوان «النظام المالي في الأندلس في عصري المرابطين والموحدين 484-620هـ/1092-1223م»، ونشرت في مجلة التراث العلمي العربي، العدد السابع والثلاثون، بغداد، 2018 م، تناولت السياسات المالية التي اتبعتها الدولتان في الأندلس، ودرست إدارة الأموال العامة وموارد بيت المال، مثل الزكاة والخراج والغنائم والمصادرات والضرائب، إلى جانب أوجه الإنفاق العام. وتوصلت إلى أن الظروف السياسية والعسكرية أثرت بصورة مباشرة في السياسة المالية للدولتين وفي تنظيم الإيرادات والنفقات. وتقيد هذه الدراسة البحث الحالي في المقارنة بين أحد أهم جوانب الإدارة في العهدين.

5- دراسة فاطمة الحافظ محمد سيدي :
حملت الدراسة عنوان «نظم الحكم والإدارة في بلاد المغرب في عصر دولة المرابطين 448-541هـ/1056-1146م»، وهي رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، 2020 م، تناولت نشأة النظام المرابطي وتطور مؤسسات الحكم والإدارة، ودرست منصب أمير المسلمين والوزارة والكتابة والحجابه والولايات والقضاء والجيش والمالية. وأظهرت أن الدولة المرابطية أقامت نظاماً إدارياً ساعدها على إدارة مناطق واسعة، مع استمرار تأثير البنية القبلية والمرجعية الدينية المالكية في توجيه سياسة الدولة. وتقيد هذه الدراسة البحث الحالي في تحليل الجانب السياسي والإداري للدولة المرابطية.
التعقيب على الدراسات السابقة :

يتضح من عرض الدراسات السابقة أن بعضها ركز على دولة المرابطين، بينما تناول بعضها الآخر الدولة الموحدية أو جانباً محدداً من نظمها، مثل الإدارة المالية أو الرسائل الديوانية. كما تناولت إحدى الدراسات نظام الحكم في الدولتين ضمن إطار مقارن. ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسات في تحديد مؤسسات الحكم والإدارة ومعايير المقارنة، مع التركيز على تحليل مظاهر الاستمرار والتغيير بين التجريبتين، وتفسير أثر اختلاف الأسس الدينية والقبلية والسياسية في بناء مؤسسات الدولة وإدارة الأقاليم، وعلاقة هذه المؤسسات بقوة الدولتين واستقرارهما وتراجعهما. ولتسهيل دراسة الموضوع، فقد تم تقسيم البحث إلى عدة مباحث، وهي على النحو التالي :

المبحث الأول: الإطار التاريخي لقيام دولتي المرابطين والموحدين :

المطلب الأول: الأوضاع السياسية والاجتماعية في المغرب قبيل قيام دولة المرابطين

المطلب الثاني: نشأة دولة المرابطين وتطورها السياسي

المطلب الثالث: نشأة حركة الموحدين وقيام دولتهم

— المبحث الثاني: النظم السياسية في دولتي المرابطين والموحدين :

المطلب الأول: أسس الحكم والشرعية السياسية

المطلب الثاني: البيعة والشورى وولاية العهد

المطلب الثالث: بنية السلطة السياسية ومؤسساتها

المبحث الأول: الإطار التاريخي لقيام دولتي المرابطين والموحدين

شهد المغرب الإسلامي خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين تحولات سياسية عميقة، تمثلت في انتقاله من حالة التعدد والانقسام بين القبائل والإمارات المحلية إلى قيام دولتين كبيرتين هما دولة المرابطين ودولة الموحدين، وقد نشأت كلتا الدولتين من حركة دينية إصلاحية، ثم تحولت الدعوة فيهما إلى قوة سياسية وعسكرية استطاعت توحيد مناطق واسعة من بلاد المغرب والأندلس، ومع ذلك اختلفت الدولتان في قاعدتهما القبلية ومرجعيتهما الفكرية وطبيعة تنظيم السلطة؛ فقد ارتبط المرابطون بقبائل صنهاجة والمذهب المالكي، بينما ارتبط الموحدون بقبائل مصمودة وتعاليم محمد بن تومرت (عنان، 1990، ص. 15-18)

المطلب الأول: الأوضاع السياسية والاجتماعية في المغرب قبيل قيام دولة المرابطين

عانى المغرب الإسلامي قبل ظهور المرابطين حالة من الانقسام السياسي؛ إذ توزعت السلطة بين عدد من الإمارات والقبائل، ولم تكن هناك دولة مركزية قادرة على فرض نفوذها على جميع مناطق المغرب. فقد خضعت بعض المناطق لنفوذ القبائل الزناتية، بينما حافظت قبائل صنهاجة على وجودها في الصحراء والمناطق الجنوبية، كما ظهرت إمارات محلية متنافسة في سجلماسة وأغمات وفاس وغيرها، وقد أدى هذا التعدد إلى استمرار الصراعات القبلية واضطراب طرق التجارة وضعف الأمن السياسي. (محمود، 1957، ص. 15-20)

كانت قبائل صنهاجة من أبرز القوى البشرية والقبلية في المغرب، وانتشرت فروعها بين المغرب الأوسط والمغرب الأقصى والصحراء. ومن أهم فروعها لمتونة وجدالة ومسوفة ولمطة، وقد ارتبطت هذه القبائل بعلاقات اقتصادية وعسكرية نتيجة سيطرتها على عدد من الطرق التجارية الصحراوية. وأسهم الترابط بين هذه القبائل في توفير القاعدة الاجتماعية والعسكرية التي قامت عليها دولة المرابطين لاحقاً (حمون، 2012، ص. 209-213).

وعلى الرغم من انتشار الإسلام بين قبائل الصحراء، فإن ضعف التعليم الديني وبعد هذه القبائل عن المراكز العلمية الكبرى أدّى إلى محدودية معرفتها بأحكام الدين. وقد دفع ذلك الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي، بعد عودته من رحلة الحج، إلى البحث عن فقيه يتولى تعليم قومه وتوجيههم. واتصل بالفقيه أبي عمران الفاسي في القيروان، الذي أرشده إلى أحد تلاميذه، ثم وقع الاختيار على عبد الله بن ياسين الجزولي للقيام بهذه المهمة الإصلاحية. (فرحات، 2021، ص. 181-195)

وصل عبد الله بن ياسين إلى قبائل صنهاجة، وبدأ دعوته بتعليم الناس أصول الدين وأحكام المذهب المالكي، إلا أنه واجه مقاومة من بعض أفراد القبائل بسبب تشدده في تطبيق الأحكام ومحاولته تغيير عدد من العادات السائدة. واضطر إلى الانسحاب مع مجموعة قليلة من أتباعه إلى مكان منعزل، حيث أقام رباطاً لتعليمهم وتدريبهم على العبادة والانضباط والجهاد. ومن هذا الرباط اكتسب أتباعه اسم «المرابطين»، وتحولت الجماعة الصغيرة إلى تنظيم ديني وعسكري متماسك. (لي تورنو، 1982، ص. 13-18)

أدرك عبد الله بن ياسين أن نجاح دعوته يحتاج إلى الجمع بين القيادة الدينية والقيادة السياسية؛ فتولى هو الإشراف الديني والتربوي، بينما أسندت القيادة العسكرية والسياسية إلى زعماء قبيلة لمتونة، وأسهم هذا التوزيع في تحقيق التوازن بين سلطة الفقيه ومكانة شيوخ القبائل، كما وفر للحركة القدرة على استقطاب أتباع جدد وتنظيمهم ضمن قوة عسكرية موحدة، وبذلك لم تعد حركة المرابطين مجرد دعوة دينية، بل أصبحت مشروعاً سياسياً يسعى إلى توحيد القبائل وإقامة سلطة جديدة. (المراكشي، 2006، ص. 199-203)

المطلب الثاني: نشأة دولة المرابطين وتطورها السياسي

بدأ التوسع السياسي للمرابطين بقيادة يحيى بن عمر اللمتوني، الذي عمل بالتعاون مع عبد الله بن ياسين على توحيد قبائل الصحراء وإخضاع الجماعات المعارضة للدعوة. وبعد وفاة يحيى بن عمر تولى أخوه أبو بكر بن عمر القيادة، فواصل التوسع باتجاه المغرب الأقصى، وتمكن المرابطون من السيطرة على سجلماسة وأغمات وعدد من المناطق المهمة. وأسهمت هذه الفتوحات في نقل الحركة من نطاقها الصحراوي إلى المجال الحضري في بلاد المغرب. (عطوي، 2017، ص. 82-91)

برز يوسف بن تاشفين بوصفه واحداً من أبرز قادة المرابطين، وقد عهد إليه أبو بكر بن عمر بإدارة المناطق الشمالية عندما عاد إلى الصحراء لمعالجة الخلافات بين القبائل. وتمكن يوسف من تثبيت نفوذ المرابطين وتوسيع سيطرتهم، كما أعاد تنظيم الجيش والإدارة وأقام قاعدة سياسية قوية في المغرب الأقصى، وعندما عاد أبو بكر بن عمر وجد أن يوسف أصبح صاحب السلطة الفعلية، فتنازل له عن الحكم تجنباً للصراع وحفاظاً على وحدة الجماعة المرابطية. (غرايين، 2016، ص. 72-75)

اتخذ يوسف بن تاشفين مدينة مراكش مركزاً لحكمه، وأسهم تأسيسها في توفير عاصمة سياسية وعسكرية تقع في موقع يسمح بمراقبة القبائل وإدارة الأقاليم التابعة للدولة، وأصبحت مراكش مقر الأمير والجيش والدواوين، ومنها انطلقت الحملات لتوحيد المغرب الأقصى، كما ساعد وجود عاصمة ثابتة على انتقال المرابطين من نمط الحركة القبلية المتنقلة إلى نمط الدولة المركزية المنظمة. (سيدي، 2020، ص. 68-72)

استطاع يوسف بن تاشفين إخضاع عدد من المدن والمناطق المغربية، ومنها فاس ومكناس وطنجة، كما أنهى نفوذ القوى المحلية المناوئة له، ولم يكن هذا التوسع عسكرياً فقط، بل صاحبه تنظيم سياسي وإداري تمثل في تعيين الولاة والقضاة، وتنظيم الموارد المالية، والاستعانة بالفقهاء والكتاب في إدارة الدولة، وبذلك نجح المرابطون في توحيد جزء كبير من المغرب الأقصى ضمن سلطة سياسية واحدة. - (حداد، 2013، ص. 71-75)

اتخذ حكام المرابطين في البداية لقب "الأمير"، ثم لقب يوسف بن تاشفين بـ«أمير المسلمين وناصر الدين». ورفض يوسف لقب "أمير المؤمنين"؛ احتراماً للخلافة العباسية واعترافاً بمكانتها الدينية والرمزية، وقد منح هذا الموقف الدولة المرابطية نوعاً من الشرعية السياسية؛ إذ ظهرت بوصفها دولة مستقلة في إدارة شؤونها، مع الإقرار بالسيادة الاسمية للخليفة العباسي. (نصر الله، 1985، ص. 162-163).

ارتبط انتقال المرابطين إلى الأندلس بتزايد ضغط الممالك النصرانية على ملوك الطوائف، ولا سيما بعد سقوط طليطلة سنة 478هـ/1085م، وقد استجد عدد من أمراء الأندلس بيوسف بن تاشفين، فعبّر البحر بجيشه وشارك في معركة الزلاقة سنة 479هـ/1086م، التي انتهت بانتصار المسلمين على جيش ألفونسو السادس. وأظهرت المعركة القوة العسكرية للمرابطين، ومهدت لتدخلهم المباشر في شؤون الأندلس. (عنان، 1990، ص. 251-260).

أدرك يوسف بن تاشفين أن استمرار انقسام الأندلس بين ملوك الطوائف سيؤدي إلى سقوطها، فعمل على إنهاء حكمهم وضم مدنها إلى دولته بعد حصوله على تأييد عدد من الفقهاء، وبذلك أصبحت بلاد المغرب والأندلس خاضعة لسلطة مرابطية واحدة، وبلغت الدولة أقصى اتساعها السياسي، وقد فرض هذا الاتساع على المرابطين تطوير مؤسسات الإدارة والولايات والقضاء والجيش والمالية، حتى يتمكنوا من ضبط الأقاليم البعيدة والمحافظة على وحدة الدولة. (العبادي، دت، ص. 288-291).

بعد وفاة يوسف بن تاشفين سنة 500هـ/1106م تولى ابنه علي بن يوسف الحكم، وشهدت السنوات الأولى من عهده استمرار قوة الدولة واتساعها، إلا أن المرابطين واجهوا لاحقاً تحديات متعددة، تمثلت في تصاعد الهجمات النصرانية في الأندلس، وظهور الثورات الداخلية، واشتداد نفوذ بعض الفقهاء، واندلاع حركة الموحدين في المغرب. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى استنزاف قوة الدولة وإضعاف سيطرتها على أقاليمها. (فرحات، 2021، ص. 181-195).

المطلب الثالث: نشأة حركة الموحدين وقيام دولتهم

ظهرت حركة الموحدين في المغرب الأقصى خلال أواخر عهد الدولة المرابطية، وارتبطت بمحمد بن تومرت، الذي ينتمي إلى قبائل مصمودة في منطقة السوس. رحل ابن تومرت إلى عدد من المراكز العلمية في المشرق، وتأثر بالاتجاهات الكلامية والفقهية السائدة فيها، ثم عاد إلى المغرب داعياً إلى إصلاح العقيدة ومحاربة ما اعتبره انحرافاً عن التوحيد الصحيح. وقد دخل في صدام مع فقهاء المرابطين وسلطتهم بسبب نقده الشديد لأوضاع الدولة وممارسات المجتمع. (لي تورنو، 1982، ص. 13-18).

اعتمد ابن تومرت في نشر دعوته على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهاجم مظاهر الترف وبعض الممارسات الاجتماعية، كما انتقد اعتماد المرابطين على الفقه المالكي القائم على الفروع، ودعا إلى العودة إلى الأصول. ومع تطور دعوته أعلن نفسه المهدي المعصوم، وهو ما منح الحركة بعداً دينياً وسياسياً يتجاوز الإصلاح الاجتماعي إلى المطالبة بالسلطة وإقامة نظام جديد. (الصلابي، 2004، ص. 46-58).

انتقل ابن تومرت إلى منطقة تينمل في جبال الأطلس، حيث وجد حماية قبائل مصمودة، واتخذها قاعدة لتنظيم حركته. وأنشأ تنظيمًا هرميًا تكون من طبقات متعددة، في مقدمتها مجلس العشرة ثم مجلس الخمسين، وتوزعت الوظائف بين المقربين والأنصار وفق مكانتهم في الدعوة. وقد وفر هذا التنظيم للحركة درجة كبيرة من الانضباط، وأسهم في توحيد أتباعها وتعبئتهم لمواجهة الدولة المرابطية. (لي تورنو، 1982، ص. 24-31).

بدأ الموحدون بمهاجمة المواقع المرابطية، لكنهم تعرضوا لهزيمة كبيرة في معركة البحيرة سنة 524هـ/1130م، وتوفي ابن تومرت بعد المعركة بمدة قصيرة، فتولى عبد المؤمن بن علي قيادة الحركة. وقد أخفي خبر وفاة ابن تومرت مدة من الزمن حتى يتمكن قادة الموحدين من ترتيب انتقال السلطة وضمان تماسك الحركة؛ لأن عبد المؤمن لم يكن من قبائل مصمودة التي شكلت القاعدة الأساسية للدعوة. (المراكشي، 2006، ص. 199-203).

أظهر عبد المؤمن بن علي قدرة سياسية وعسكرية كبيرة، فأعاد تنظيم الجيش، وحافظ على تماسك القبائل المؤيدة للحركة، واتباع سياسة التوسع التدريجي بدل المواجهة المباشرة غير المحسوبة. وانطلق من المناطق الجبلية نحو السهول والمدن، وتمكن من السيطرة على تلمسان ووهران وفاس ومكناس، مستفيداً من ضعف الدولة المرابطية وتعدد جبهات القتال التي كانت تواجهها. (لي تورنو، 1982، ص. 37-40).

انتهى الصراع بين الدولتين بسقوط مدينة مراكش سنة 541هـ/1147م، ومقتل آخر أمراء المرابطين إسحاق بن علي. وبسقوط العاصمة انتهى الحكم المرابطي في المغرب، وانتقلت السلطة إلى الموحدين بقيادة عبد المؤمن بن علي. ولم يكتف عبد المؤمن بالمغرب الأقصى، بل واصل توسعه حتى أخضع المغرب الأوسط وإفريقية، ثم مد نفوذه إلى الأندلس، فحقق وحدة سياسية واسعة في بلاد المغرب لم تعرفها المنطقة من قبل. (عنان، 1990، ص. 188-195).

أدخل عبد المؤمن تغييرات مهمة على النظام الذي وضعه ابن تومرت؛ إذ نقل الحركة من مرحلة الدعوة والتنظيم القبلي إلى مرحلة الدولة المركزية، واتخذ لقب «أمير المؤمنين»، كما عمل على جعل الحكم وراثياً في أسرته. وأنشأ مؤسسات إدارية وعسكرية ومالية تتناسب مع اتساع الدولة، واعتمد على أبنائه وأقاربه في إدارة الأقاليم المهمة، مع الاستفادة من الكتّاب والموظفين ذوي الخبرة. وبذلك ارتبط قيام الدولة الموحدية بإعادة بناء السلطة على أسس أكثر مركزية واتساعاً. (عطوي، 2017، ص. 82-91).

المبحث الثاني: النظم السياسية في دولتي المرابطين والموحدين

تمثلت النظم السياسية في دولتي المرابطين والموحدين الإطار الذي نُظمت من خلاله السلطة، وحددت بموجبه مكانة الحاكم وعلاقته برجال الدولة والفقهاء وشيوخ القبائل والرعية، وعلى الرغم من أن الدولتين قامتاً على دعوتين دينيتين واستندتا إلى قوتين قبليتين، فإنهما اختلفتا في مصدر الشرعية وألقاب الحكام وبنية السلطة وطريقة انتقال الحكم. فقد حافظ المرابطون على ارتباطهم الرمزي بالخلافة العباسية، بينما أعلن الموحدون قيام خلافة مستقلة في المغرب. (غرايين، 2016، ص. 72-75).

المطلب الأول: أسس الحكم والشرعية السياسية

أولاً: أسس الحكم والشرعية لدى المرابطين

نشأت السلطة السياسية المرابطية من التحالف بين الدعوة الدينية التي قادها عبد الله بن ياسين والقوة القبلية التي مثلتها قبائل صنهاجة، ولا سيما لمتونة وجدالة ومسوفة، وقد تولى عبد الله بن ياسين القيادة الدينية والإشراف على تطبيق مبادئ

الدعوة، بينما أسندت القيادة السياسية والعسكرية إلى أمراء لمتونة. وأكسب هذا التحالف الحركة شرعية دينية وقبلية، ومكنها من توحيد أتباعها وبناء قوة عسكرية تحولت تدريجياً إلى دولة. (حمون، 2012، ص. 214-218).

قامت شرعية الحكم المرابطي على الالتزام بالمذهب المالكي وتطبيق أحكام الشريعة والدفاع عن بلاد المسلمين، ولذلك احتل الفقهاء منزلة بارزة في الدولة. وقد استعان الأمراء المرابطون بهم في إصدار الفتاوى وتنفيذ القرارات السياسية، كما شاركوا في البيعة والقضاء وتعيين الولاة ومراقبة بعض شؤون المجتمع. وأدى هذا الارتباط إلى اتساع نفوذ الفقهاء، ولا سيما في عهد علي بن يوسف بن تاشفين. (حركات، 1964، ص. 82-86).

اتخذ حكام المرابطين في المرحلة الأولى لقب "الأمير"، وهو لقب ارتبط بالقيادة القبلية والعسكرية. وعندما استقرت السلطة ليوسف بن تاشفين عرض عليه شيوخ القبائل اتخاذ لقب "أمير المؤمنين"، إلا أنه رفضه؛ لأن هذا اللقب كان مرتبطاً بالخليفة العباسي، واختار بدلاً منه لقب "أمير المسلمين وناصر الدين"، فأصبح هذا اللقب مميزاً لحكام الدولة المرابطية، وجمع بين دلالة السلطة السياسية ومهمة الدفاع عن الإسلام. (نصر الله، 1985، ص. 162-163).

حرص يوسف بن تاشفين على إظهار ولائه الاسمي للخلافة العباسية، وجرى ذكر الخليفة العباسي في الخطبة، كما استخدمت الرموز التي تؤكد الاعتراف بمكانته الدينية، ولم يكن هذا الولاء يعني تبعية فعلية للعباسيين؛ إذ مارس المرابطون سلطتهم بصورة مستقلة في المغرب والأندلس، لكنه وفر لهم غطاءً شرعياً في مواجهة خصومهم، ولا سيما ملوك الطوائف الذين أزال يوسف بن تاشفين حكمهم وضم بلادهم إلى دولته. (عنان، 1990، ص. 332-334).

اتسم النظام السياسي المرابطي بطابع عسكري واضح؛ لأن الدولة نشأت من حركة جهادية اعتمدت على القبائل والجيش في توسعها. وكان أمير المسلمين القائد الأعلى للجيش، ويتولى إعلان الحرب وعقد الصلح وتعيين القادة والولاة، كما كان كبار المسؤولين في المرحلة الأولى من أقارب الأمير وشيوخ قبائل لمتونة وصنهاجة، وهو ما يكشف استمرار أثر العصبية القبلية في بناء السلطة السياسية. (حركات، 1964، ص. 65-69).

ومع اتساع الدولة وانتقال مركزها إلى مراكش وامتدادها إلى الأندلس، لم يعد الاعتماد على التنظيم القبلي وحده كافياً، فاستعان الأمراء بالفقهاء والكتّاب وأصحاب الخبرة في إدارة شؤون الحكم. وتنتج عن ذلك نظام سياسي جمع بين العنصر الصنهاجي العسكري والعنصر الأندلسي الإداري والثقافي، مع بقاء القرار الأعلى في يد أمير المسلمين. (سيدي، 2020، ص. 68-72).

ثانياً: أسس الحكم والشرعية لدى الموحدين

استندت الشرعية السياسية الموحدية في بدايتها إلى تعاليم محمد بن تومرت، الذي قدم نفسه بوصفه المهدي المعصوم وصاحب الحق في قيادة المسلمين وإصلاح عقيدتهم، وربط ابن تومرت طاعة أتباعه بطاعة المهدي، وبذلك اكتسبت زعامته طابعاً دينياً وسياسياً في الوقت نفسه. وقد ساعد هذا التصور على توحيد قبائل مصمودة وتحويلها إلى جماعة منظمة تدين بالولاء لشخص المهدي ودعوته. (لي تورنو، 1982، ص. 24-27).

أنشأ ابن تومرت تنظيمًا سياسياً هرمياً قوامه عدد من الطبقات؛ جاءت في مقدمتها جماعة العشرة، وهم أقرب أصحابه وأكثرهم اتصالاً به، ثم جماعة الخمسين التي ضمت ممثلين عن القبائل والأنصار، وتلتها طبقات أخرى تفاوتت في منزلتها ووظائفها، وكان هذا التنظيم وسيلة لضبط الحركة وتوزيع المسؤوليات، كما أدى دور مجلس سياسي وعسكري يساعد المهدي في قيادة أتباعه. (المراكشي، 2006، ص. 243-246).

بعد وفاة ابن تومرت انتقلت القيادة إلى عبد المؤمن بن علي، الذي واجه مشكلة تتعلق بكونه من قبيلة كومية الزناتية وليس من قبائل مصمودة التي قامت عليها الحركة. لذلك عمل على تثبيت سلطته تدريجياً، واستفاد من مكانته بين أصحاب ابن تومرت ومن قدرته العسكرية والسياسية، ثم حصل على بيعة كبار الموحدين، واستطاع بمرور الوقت تجاوز الاعتراضات القبلية وتحويل الولاء من شخص المهدي إلى مؤسسة الخلافة الموحدية. (لي تورنو، 1982، ص. 37-40).

اتخذ عبد المؤمن بن علي لقب "أمير المؤمنين"، وهو لقب يدل على استقلال الدولة الموحدية ورفضها الاعتراف بالسلطة الرمزية للخلافة العباسية، وبذلك جمع الخليفة الموحدي بين السلطتين الدينية والسياسية، وأصبح مصدر التعيينات والأوامر والقوانين وقيادة الجيش. وقد أدى تبني لقب الخلافة إلى رفع مكانة الدولة الموحدية ومنحها مشروعاً سياسياً يتجاوز حدود القبائل المغربية إلى توحيد المغرب والأندلس تحت سلطة واحدة. (الصلابي، 2004، ص. 221-225).

أدخل عبد المؤمن تغييرات جوهرية على النظام الذي وضعه ابن تومرت، فقلص تأثير بعض الطبقات القديمة، واعتمد على أبنائه وأفراد أسرته في إدارة الأقاليم وقيادة الجيوش، كما عمل على نقل الحكم من الإطار الشوري المرتبط بأصحاب المهدي إلى حكم أسري وراثي، وبذلك تحولت الدولة إلى خلافة مركزية تقوم على الأسرة المؤمنية، مع استمرار الاستفادة من شيوخ الموحدين في المشورة والإدارة. (عطوي، 2017، ص. 82-86).

المطلب الثاني: البيعة والشورى وولاية العهد

أولاً: البيعة والشورى عند المرابطين

مثلت البيعة أساساً مهماً لاكتساب الحاكم المرابطي شرعيته السياسية؛ إذ كان الأمير يحصل على تأييد شيوخ القبائل والقادة والفقهاء وكبار رجال الدولة، وقد ارتبطت البيعة في المرحلة الأولى بطبيعة الحركة القبلية، حيث كان الاختيار يقع على من تتوافر فيه القدرة على القيادة العسكرية والمحافظة على وحدة الجماعة، ولذلك تعاقبت القيادة بين يحيى بن عمر وأبي بكر بن عمر ويوسف بن تاشفين مع مراعاة مكانة كل منهم وكفاءته. (محمود، 1957، ص. 348-353).

لم يكن انتقال السلطة من أبي بكر بن عمر إلى يوسف بن تاشفين قائماً على الوراثة، بل ارتبط بتغير موازين القوة وحاجة الدولة إلى قائد قادر على إدارة المناطق الشمالية، وقد تنازل أبو بكر ليوسف عن السلطة بعد أن أدرك رسوخ نفوذه

والثقاف الجيش والقبائل حوله، مما جتّب الدولة صراعاً داخلياً في مرحلة تأسيسها ، ويكشف هذا الانتقال عن مرونة النظام السياسي المرابطي في بدايته واعتماده على الكفاءة والتوافق القبلي. (نصر الله، 1985، ص. 52-55).

مارس يوسف بن تاشفين نوعاً من الشورى مع الفقهاء والقضاة وشيوخ لمتونة وكبار رجال الدولة، ولا سيما عند اتخاذ القرارات المهمة. وقد ظهر ذلك عند اختياره ابنه علياً لولاية العهد؛ إذ عرض الأمر على الشخصيات المؤثرة، وجرى إعداد وثيقة للبيعة تضمنت أسباب الاختيار والشروط التي ينبغي أن يلتزم بها ولي العهد. ثم أخذت البيعة لعلي في المغرب والأندلس بحضور القادة والفقهاء والأعيان. (حركات، 1964، ص. 88-90).

مثل تعيين علي بن يوسف ولياً للعهد بداية انتقال النظام المرابطي من مبدأ الاختيار القائم على الشورى والتوافق إلى نظام الحكم الوراثي ، وعلى الرغم من المحافظة على إجراءات البيعة ومشاورة كبار رجال الدولة، فإن اختيار ولي العهد أصبح يصدر عن إرادة الأمير داخل الأسرة الحاكمة ، وقد أدى ترسخ هذا الأسلوب في أواخر الدولة إلى ظهور تنافس بين أفراد البيت المرابطي على السلطة. (فرحات، 2021، ص. 183-185).

ثانياً: البيعة وولاية العهد عند الموحدين

ارتبطت البيعة في بداية الحركة الموحدية بشخص ابن تومرت ومكانته الدينية، فكانت بيعة أتباعه له تعني الالتزام بدعوته وطاعته بوصفه المهدي. وبعد وفاته انتقلت البيعة إلى عبد المؤمن بن علي، إلا أن إعلانها تأخر بسبب حساسية الوضع القبلي وخشية قادة الحركة من رفض المصامدة لزعيم لا ينتمي إليهم ، ولذلك أحيط انتقال السلطة بقدر من السرية حتى استقرت الأوضاع لعبد المؤمن. (لي تورنو، 1982، ص. 35-38).

حافظ عبد المؤمن في بداية حكمه على مكانة شيوخ الموحدين وأصحاب ابن تومرت، لكنه اتجه تدريجياً إلى تعزيز سلطته الشخصية. وبعد نجاحه في القضاء على المرابطين وتوسيع الدولة، أصبح الخليفة صاحب القرار الأعلى، ولم تعد مجالس الموحدين القديمة تمتلك التأثير نفسه الذي كان لها في عهد ابن تومرت ، وتحولت البيعة من رابطة دينية بين المهدي وأتباعه إلى إجراء سياسي يؤكد طاعة الخليفة والأسرة الحاكمة. (غرادين، 2016، ص. 105-110).

عمل عبد المؤمن على إقرار ولاية العهد لأبنائه، فاختار في البداية ابنه محمداً، ثم عدل عنه وأسند ولاية العهد إلى ابنه يوسف. وأخذ البيعة له من شيوخ الموحدين وقادة الدولة، وبذلك أرسى مبدأ الوراثة داخل الأسرة المؤمنية. وأصبح انتقال الحكم بعد ذلك يجري غالباً داخل ذرية عبد المؤمن، مع استمرار إعلان البيعة والحصول على تأييد كبار رجال الدولة. (المراكشي، 2006، ص. 165-167).

لم يمنع اعتماد ولاية العهد من ظهور الصراع على السلطة في الدولة الموحدية؛ إذ أدى تعدد أبناء الخلفاء وطموح بعض الولاة وشيوخ الموحدين إلى قيام منافسات وانقسامات، خاصة في المرحلة المتأخرة. كما أسهم تدخل كبار رجال الدولة والقبائل في اختيار الخلفاء وعزلهم في إضعاف هيبة السلطة المركزية، وتحولت البيعة أحياناً إلى أداة لإضعاف الشرعية على من يتمكن من السيطرة على العاصمة والجيش. (عنان، 1990، ص. 610-614).

المطلب الثالث: بنية السلطة السياسية ومؤسساتها

أولاً: بنية السلطة السياسية عند المرابطين

وقف أمير المسلمين على رأس النظام السياسي المرابطي، وجمع بين قيادة الدولة والجيش والإشراف العام على الإدارة ، وكان يتولى تعيين الولاة والقضاة وقادة الجند، وإصدار المراسيم، وإدارة العلاقات الخارجية. وعلى الرغم من اتساع صلاحياته، فقد تأثر في قراراته بمواقف الفقهاء وشيوخ القبائل، ولا سيما في القضايا التي تحتاج إلى غطاء شرعي أو توافق سياسي. (حركات، 1964، ص. 63-67).

جاء شيوخ لمتونة وصنهاجة بعد الأمير من حيث المكانة السياسية، إذ شكلوا النواة العسكرية والاجتماعية للدولة، وتولوا قيادة الجيوش وحكم عدد من الولايات ، وكانت صلة القرابة والانتماء القبلي من العوامل المؤثرة في تعيين كبار المسؤولين، خاصة خلال مرحلة التأسيس ، غير أن اتساع الدولة دفع المرابطين إلى الاستعانة بعناصر أندلسية ومغربية من الفقهاء والكتاب وأصحاب الخبرة. (سيدي، 2020، ص. 76-80).

أدى الفقهاء دوراً سياسياً مهماً في الدولة المرابطية، ولم يقتصر نشاطهم على القضاء والتعليم فقد شاركوا في البيعة وقدموا المشورة للأمراء، كما كان لفتاواهم أثر في القرارات الكبرى، ومنها إنهاء حكم ملوك الطوائف وضم الأندلس إلى الدولة المرابطية. ومنحهم قربهم من السلطة نفوذاً واسعاً، حتى أصبحوا في بعض المراحل قوة مؤثرة في توجيه سياسة الدولة. (العبادي، د.ت، ص. 286-291).

ظهرت الوزارة في الدولة المرابطية بوصفها إحدى المؤسسات المساعدة للأمير، وانقسم الوزراء إلى وزراء عسكريين من قادة الجيش وأقارب الحاكم، ووزراء كُتاب يتولون تحرير الرسائل والمراسيم وتبدير الشؤون الإدارية. ولم يكن الوزير في العهد المرابطي مستقلاً عن الأمير، بل كان ينفذ أوامره ويعمل تحت إشرافه، كما لم يصل منصبه إلى درجة التفويض الشامل في ممارسة السلطة. (حركات، 1964، ص. 76-92).

ثانياً: بنية السلطة السياسية عند الموحدين

جاء الخليفة على رأس النظام السياسي الموحيدي، وتمتع بصلاحيات دينية وسياسية وعسكرية واسعة ، فقد كان صاحب الحق في إعلان الحرب وعقد الصلح وتعيين الولاة والقضاة والوزراء، كما كانت الأوامر والرسائل الرسمية تصدر باسمه، وأسهم اتساع الدولة وسيطرتها على المغرب والأندلس في تعزيز مركز الخليفة بوصفه رمزاً لوحدة الدولة ومصدراً لشرعية مؤسساتها. (العبادي، د.ت، ص. 290-293).

حافظ شيوخ الموحدين على مكانة مهمة داخل النظام السياسي، ولا سيما أعضاء جماعة العشرة وأبناء كبار أصحاب ابن تومرت، وكان الخلفاء يرجعون إليهم في بعض القضايا، ويكلفونهم بقيادة الجيوش أو إدارة الأقاليم، إلا أن نفوذهم تراجع تدريجياً أمام تزايد اعتماد عبد المؤمن وخلفائه على أبناء الأسرة الحاكمة، مما أدى إلى انتقال مركز القوة من التنظيم الموحيدي القديم إلى الأسرة المؤمنية. (المراكشي، 2006، ص. 243-245).

شكل أبناء الخليفة وأقاربه عنصراً أساسياً في إدارة الدولة الموحدية؛ إذ عُيّنوا ولاية على المدن والأقاليم الكبرى، خاصة في الأندلس وإفريقية والمغرب الأوسط. وكان يعاونهم شيوخ الموحدين والكتّاب والقادة لضمان ارتباط الولاية بالسلطة المركزية، وقد ولى عبد المؤمن ابنه يوسف على إشبيلية، وعيّن ابنه عثمان على غرناطة، كما وزع ولايات أخرى على شخصيات موثوقة من قادة الدولة. (المراكشي، 2006، ص. 243-245).

أدت الوزارة والحجابه دوراً أكثر وضوحاً في النظام الموحيدي، نتيجة اتساع الدولة وتعدد شؤونها تولى الوزير مساعدة الخليفة في تدبير الأمور السياسية والإدارية، بينما نظم الحاجب الاتصال بالخليفة والدخول عليه، وقد تتسع صلاحياته بحسب ثقة الحاكم به، ومع ذلك بقيت هذه الوظائف مرتبطة بإرادة الخليفة، الذي كان يستطيع تعيين أصحابها وعزلهم ومحاسبتهم. (حداد، 2013، ص. 71-75).

استخدم الموحدون الرسائل الديوانية أداة سياسية للاتصال بالولاة والقضاة وقادة الجيش، وإبلاغهم بالتعيينات والأوامر والتوجيهات، كما حملت هذه الرسائل مضامين دينية ومذهبية هدفت إلى تأكيد شرعية الخلافة الموحدية وتثبيت وحدة الدولة. ولذلك لم تكن المكاتبات مجرد وسيلة إدارية، بل كانت أداة لتوجيه الرأي العام وربط الأقاليم البعيدة بمركز الحكم في مراكش. (حداد، 2013، ص. 79-84).

المقارنة بين النظامين السياسيين

تشابه النظامان المرابطي والموحيدي في نشأتها من حركة دينية إصلاحية تستند إلى عصبية قبلية وقوة عسكرية؛ فقد اعتمد المرابطون على صنهاجة، بينما اعتمد الموحدون على مصمودة، كما جمع حاكم كل دولة بين القيادة السياسية والعسكرية، واستعان بالفقهاء والشيوخ والقادة في إدارة الحكم، ثم اتجهت الدولتان تدريجياً نحو توريث السلطة داخل الأسرة الحاكمة. (غرايين، 2016، ص. 242-245).

اختلفت الدولتان في طبيعة الشرعية وألقاب الحكام؛ إذ استمد المرابطون جانباً من شرعيتهم من المذهب المالكي والاعتراف الرمزي بالخلافة العباسية، واتخذ حاكمهم لقب أمير المسلمين، أما الموحدون فاستندوا إلى فكرة مهدوية ابن تومرت، ثم أعلن عبد المؤمن خلافة مستقلة واتخذ لقب أمير المؤمنين، وبذلك كان النظام الموحيدي أكثر استقلالاً من الناحية الرمزية والدينية، وأكثر تركيزاً للسلطة في شخص الخليفة. (لي تورنو، 1982، ص. 50-55).

اختلفت بنية النخبة السياسية كذلك؛ إذ احتفظ شيوخ لمتونة والفقهاء بمكانة كبيرة في الدولة المرابطية، بينما قامت الدولة الموحدية في بدايتها على طبقات تنظيمية مثل جماعة العشرة والخمسين، قبل أن تتجه إلى الاعتماد على أبناء عبد المؤمن وأفراد أسرته، ويكشف هذا الاختلاف أن النظام المرابطي حافظ على طابع قبلي وفقهي واضح، في حين تطور النظام الموحيدي نحو خلافة أسرية مركزية ذات تنظيم أكثر تعقيداً. (عطوي، 2017، ص. 88-95).

النتائج

1. نشأت الدولتان من حركتين دينيتين إصلاحيتين استندتا إلى قوة قبلية وعسكرية؛ فاعتمد المرابطون على صنهاجة، واعتمد الموحدون على مصمودة.
2. استمد المرابطون شرعيتهم من المذهب المالكي والارتباط الرمزي بالخلافة العباسية، بينما أقام الموحدون شرعيتهم على دعوة ابن تومرت وأعلنوا خلافة مستقلة.
3. اتخذ حاكم المرابطين لقب "أمير المسلمين"، في حين اتخذ الحاكم الموحيدي لقب "أمير المؤمنين".
4. جمع الحاكم في الدولتين بين القيادة السياسية والعسكرية والإشراف العام على الإدارة.
5. كان للفقهاء وشيوخ القبائل تأثير واضح في النظام المرابطي، بينما تميز النظام الموحيدي بمركزية أكبر وتنظيم سياسي أكثر تعقيداً.
6. اتجهت الدولتان تدريجياً من الشورى والاختيار إلى توريث الحكم داخل الأسرة الحاكمة.
7. استفاد الموحدون من بعض المؤسسات المرابطية، لكنهم طوروا الدواوين والوزارة والحجابه وإدارة الأقاليم بما يتناسب مع اتساع دولتهم.
8. أسهمت كفاءة التنظيم السياسي والإداري في توحيد المغرب والأندلس، بينما أدى الصراع على العرش وضعف السلطة المركزية إلى تراجع الدولتين.

التوصيات

1. تشجيع الدراسات المقارنة بين دول المغرب الإسلامي.
2. الاهتمام بدراسة الوثائق والرسائل الديوانية بوصفها مصادر للنظم السياسية والإدارية.
3. إجراء دراسات مستقلة حول الوزارة والحجابه والقضاء والجيش والمالية في الدولتين.
4. دراسة أثر القبيلة والفقهاء في تشكيل السلطة السياسية بالمغرب الإسلامي.
5. توسيع المقارنة لتشمل النظم السياسية والإدارية في الأندلس.
6. تحقيق المخطوطات التاريخية المتعلقة بالعصرين المرابطي والموحيدي ونشرها.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن دولتي المرابطين والموحدين مثلتا تجربتين بارزتين في تاريخ المغرب الإسلامي؛ إذ نجحتا في توحيد مناطق واسعة من المغرب والأندلس، اعتماداً على الدعوة الدينية والتنظيم القبلي والقوة العسكرية. وقد اتسم النظام المرابطي بارتباطه بالمذهب المالكي والخلافة العباسية، في حين أقام الموحدون خلافة مستقلة أكثر مركزية. وأظهرت المقارنة وجود تشابه في عدد من مؤسسات الحكم والإدارة، مع اختلاف واضح في مصادر الشرعية وألقاب الحكام وبنية النخبة السياسية. كما تبين أن قوة المؤسسات أسهمت في استقرار الدولتين واتساعهما، بينما أدى توريث الحكم والصراع عليه وضعف الرقابة على الأقاليم إلى تراجعهما. وبذلك تؤكد التجربتان أهمية التنظيم السياسي والإداري في بناء الدولة واستمرارها.

المراجع

أولاً: المصادر

1. ابن أبي زرع الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور، الرباط، المغرب، 1972م.
2. المراكشي، عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، 2006م.

ثانياً: المراجع العربية والمعرية

1. إبراهيم حركات، النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين، مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء، المغرب، 1964م.
2. إبراهيم حسن، علي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970م.
3. أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت.).
4. حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين: صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957م.
5. سعدون عباس نصر الله، دولة المرابطين في المغرب والأندلس: عهد يوسف بن تاشفين أمير المرابطين، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.
6. علي محمد الصلابي، دولة الموحدين، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، 2004م.
7. محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس: عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
8. روجي لي تورنو، حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ترجمة: أمين الطيبي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1982م.

ثالثاً: الرسائل العلمية

1. ابتسام عطوي، نظم الحكم والإدارة للدولة الموحدية في عهد عبد المؤمن بن علي (524-558هـ/1129-1163م)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017م.
2. مزوزية حداد، سياسة الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية (515-668هـ/1121-1269م)، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013م.
3. فاطمة الحافظ محمد سيدي، نظم الحكم والإدارة في بلاد المغرب في عصر دولة المرابطين (448-541هـ/1056-1146م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2020م.
4. مغنية غرايين، نظام الحكم في بلاد المغرب في عهدي المرابطين والموحدين: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2016م.

رابعاً: المقالات والدوريات العلمية

1. خالد حمون، دور الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي والفقهاء عبد الله بن ياسين الجزولي في تأسيس دولة المرابطين، مجلة الحكمة، العدد 12، بغداد، 2012م.
2. إيمان محمد فرحات، تاريخ دولة المرابطين وحضارتها (447-541هـ/1055-1147م)، مجلة أوراق ثقافية، المجلد الثالث، العدد السادس عشر، بغداد، 2021م.
3. نبراس فوزي ورجه، آلاء حماد، النظام المالي في الأندلس في عصري المرابطين والموحدين، مجلة التراث العلمي العربي، العدد 37، بغداد، 2018م.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of SAJH and/or the editor(s). SAJH and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.